الأثار السياسية للعولمة على اليمن

عبده يحيى محمد الجمال

الملخص :

يمكن القول أن كل ماتقوم به العولمة السياسية تجاه الدول النامية من دعم للديمقراطية عبر منظماتها ماهو إلا تدخل في شؤون تلك الدول والتأثير عليها لصالح الدول راعية العولمة فتبقى الدول النامية تابعة تتبع الإملآت دون أن يكون لها رأي مستقل فالخصوصية مصادرة والسيادة منقوصة والثروات منهوبة فلا يمكن للدولة أن تقوم بمهام التنمية والبناء فالعولمة خلافاً لما تعلن، وغير قادرة على إيجاد الديمقراطية الشاملة في غياب السيادة الوطنية وغياب التنمية السياسية فالعولمة الصحية والمجدية هي التي تتأسس على، مثلث التنمية والسيادة الوطنية والديمقراطية وإلا فإنها عولمة الإفساد والسيطرة على مقدرات الدول النامية ونهب ثرواتها وسلب سيادتها واليمن مثال على الدولة النامية التي أثرت العولمة في تغيير وظائفها فعانت الكثير من الأزمات نتيجة للتخلي عن مهامها كدولة بفعل الإختراق الذي حدث نتيجة العولمة والسير في طريقها ولا يزال اليمن إلى الأن يعاني ويلات الحرب في ظل عجز تام من الأمم المتحدة عن ايقاف هذه الحرب في إشارة واضحة إلى أن الأمم المتحدة تعمل على إطالة أمد النزاع في الدول النامية ومنها اليمن خدمة للدول راعية العولمة.

Abstract

It can be said that all the political globalization of the developing countries support democracy through their organizations, which is only to interfere in the affairs of those countries and influence them in favor of the countries sponsoring globalization. The developing countries are dependent on the

follow-up without any independent opinion. Privacy is expropriation, sovereignty is incomplete, To carry out the tasks of development and construction, globalization contrary to what it declares, and is unable to create a comprehensive democracy in the absence of national sovereignty and the absence of political development, healthy and effective globalization is based on the triangle of development and national sovereignty and democracy, otherwise it is The curse of corruption and control of the capabilities of developing countries and the looting of their wealth and the theft of their sovereignty. - Yemen is an example of a developing country that has affected globalization in changing its functions. Many crises have resulted from the abandonment of its functions as a state due to the breakthrough that resulted from globalization and the march on its way. Yemen is still suffering the scourge of war in light of the complete inability of the United Nations to stop this war It is clear that the United Nations is working to prolong the conflict in developing countries, including Yemen, to serve the countries that sponsor globalization.

أولاً: المقدمة

يتضح دور العولمة في المجال السياسي في عدة جوانب أهمها محاولة إعادة صياغة العلاقات الدولية مما يعطي الحق للدول الراعية للعولمة التدخل في شؤون الدول النامية تحت مبرر حقوق الانسان والديمقراطية التي يجب أن تنتهجها هذه الدول لتحقيق الاندماج مع العولمة ويعد الأثر الهام للعولمة هو إضعاف سلطة الدولة من خلال التركيز على تقليص دورها ووضع معايير دولية لأدائها لدورها لذلك يعتبر أحد أهم المآزق التي تواجهها الدولة المعاصرة يتعلق في عدم قدرتها على القيام بوظائفها .

كما إن العولمة كان لها آثارها على الوضع الذي استقر في الدولة التي كانت تمارس السلطة رئسياً من أعلى إلى أسفل لسنوات طويلة ومن خلال العولمة حل تدريجيا النفوذ الأفقى للسوق محل القدرة الرأسية للدولة [1] وبالتالي تقلص دور الدولة . كما أتت الليبرالية الجديدة بمفهوم جديد عن الدولة فسلطة الدولة أصبحت غيرشاملة وإنما محدودة عكس ما أُقرت في وستفاليا عام ١٦٤٨م والتي أقرت مبدأ سيادة الدولة.

ثانياً: مشكلة البحث

يتمحور التساؤل الرئيسي للمشكلة في

ما مدى التأثير السياسي للعولمة على الدولة اليمنية؟ ويتفرع من هذا التساؤل عدد من الاسئلة الفرعية هي :

١- ماهي العولمة وما هي أدواتها؟ ٢- كيف تؤثر العولمة على الدولة؟

٣- ما هو الدور التي تلعبة العولمة السياسية في الاستقرار السياسي في اليمن؟

ثالثاً: اهداف البحث

١- توضيح ماهية مفهوم العولمة والدولة.

٢- بيان الدور الحقيفقي للعولمة في الدول النامية بالتطبيق على اليمن .

رابعاً:اهمية البحث

أ- أهمية عملية

يعثبرالدور السياسي للعولمة دور خطير حيث أنه يمس سيادة الدولة وقد تم فرض هذه العولمة على العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لذلك لابد من إيجاد دراسات وابحاث تبين طريقة التعامل مع هذا النظام العالمي الجديد الذي تديره العولمة بما يحافظ على كيان الدولة الداخلة في العولمة.

ب- علمية

إضافة متواضعة الى الأبحاث السابقة بالتطبيق على دولة نامية كاليمن عانت وتعاني من أثار العولمة السياسية للتكامل جميع الأبحاث في مجال العولمة مما يضيف إثراء للمعلومات في ليتمكن الباحثون الجدد من إستفادة منها مستقبلاً.

خامساً:منهجية البحث

استخدم الباحث في هذه الدراسة العديد من المناهج تمثلت في التالي:

١- المنهج الوصفي التحليلي لتحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها.

٢- المنهج الاستقرائي وهو المنهج الذي يقوم على ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل الى مبادئ عامة وعلاقات كلية تنتقل من الجزء الى الكل أو من الخاص الى العام.

كما يعتبر منهج تحليل النظم من أهم المناهج التي تمت الاستعانة به في هذه الدراسة لانه يخضع لعملية التأثير والتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية، وقد ارتبطت نظرية النظم بالتركيز علي تحليلات المدخلات والمخرجات.

مصطلحات البحث

١- **العولمة السياسية** Political globalization

وضع إستاذ العلوم السياسية "بيرترون بادي" تعريفاً للعولمة محتواه أن مصطلح العولمة يصف عملية تشكل نظام دولي يتجه نحو التوحد في قواعده،وقيمه، وأهدافه، مع زعمه العمل على إدماج مجموع البشرية ضمن إطارة.[٢]

بذلك تمثل العولمة السياسية نهاية الدولة الدائمة وما جاءت العولمة الاقتصادية إلا لتكون طريقاً لعولمة سياسية، يكون الهدف منها هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة فرض الهيمنة عليها، والتدخل في شؤونها السياسية على أرضها ومقدراتها. فالاقتصاد والهيمنة عليه وعولمته هو الطريق الممهد السالك للسيطرة على الآخرالضعيف، وسلبه حريته وقدرته على إتخاذ القرار، بل التدخل في نظام الحكم القائم فيه وإملاء وجهات النظر والقرارات التي يرغب فيها الآخر القوي.[٣] لذلك تسعى العولمة السياسية لإقامة الحكومة العالمية الواحدة .[٤]

والعولمة السياسية هي أحد أبعاد العولمة التي تسعى من أجل أرساء هيمنة النظام الرأسمالي العالمي على العالم سيطرة شبه تامة والهدف من العولمة السياسية تفكيك وشائج السيادة الوطنية للدول النامية.[٥]

ولم تكن محاولة فرانسيس فاكوياما في كتابه "نهاية التاريخ "(١٩٨٩) إلا محاولة لصياغة وعي كوني زائف الغرض منه إثبات أن الرأسمالية ستكون هي ديانة إنسانية إلى الأبد.

فهويشخص المرحلة الراهنة في التاريخ وكأنها مرحلة انتصار نهائي للنموذج السياسي والفكري الليبرالي .ثم تبعه مقال صامويل هانتنغتون "صدام الحضارات " في صيف ١٩٩٣في مجله" فورين أفيرز "معلنًا دخول" السياسة على نطاق العالم كله مرحلة جديدة"،ويعني ذلك استمرار وتوسيع نطاق الحرب الباردة بوسائل جديدة.[٦] كما

يقول كيسنجر في كتابه "النظام العالمي" الصادر في ٢٠١٤م أن في وقتنا الحالي يبدو أن الشرق الاوسط مكتوب عليه أن يمر بتجارب مع كل ما مر به من خبرات تاريخية في وقت واحد :الامبراطورية- الحرب المقدسة – السيطرة الاجنبية – الحرب الطائفية التي يقف فيها الكل ضد الكل قبل أن يصل الى مفهوم متسق للنظام العالمي[٧].

ولقد أفرز الوضع الدولي الجديد عدة مفاهيم وتطورات من منظور عملية العولمة السياسية من أبرزها مايلي:[٨]

١ - توسع دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، مما حدا بالبعض إلى اعتبار

العولمة مرادفًا للأمركة بمعنى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة النظام

العالمي طبقًا لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها.

٢- أصبحت الشركات متعددة الجنسيات قوة إقتصادية ومالية خاصة بعد أن اندمجت بعضها وشكلت كيان سمح لها ذلك بممارسة المزيد من الضغط على الحكومات وبخاصة في الدول النامية

٣ - إن الدول الصناعية الغربية وبعض الدول النامية المصنعة حديثًا اتجهت نحو إقامة وتدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية كجزء من استراتيجيتها لتتكيف مع عصر العولمة كما هو الحال في التطورات التي لحقت بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية .

ومن الملاحظ أن فكرة قيام تكتل عربي يقيها شر العولمة غائبة وإن وجدت فإنها تعاني من ضعف وهشاشة أطر وهياكل التكتل والتكامل الإقليمي بين دولها.

٤ - على الرغم من زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم على صعيد الخطاب السياسي الرسمي وبعض الممارسات

العملية إلا أن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضية بما يخدم مصلحتها فهي ديموقراطية بمنظار امريكي فقط [٩] فهي تتعامل بالانتهازية السياسية لأن المصالح الأمريكية هي المحدد الأول للرؤية الأمريكية لنشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الوطن العربي.[١٠]

٥- تعمد القوة العظمى الوحيدة في عالم مابعد الحرب الباردة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام قواتها ونفوذها لتوظيف الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين بصفة عامة.

٦ - إن فرص وإمكانيات تحقيق المزيد من الإستقرار في النظام العالمي في عصر العولمة تبدو

بصفة عامة محدودة، فالتأثيرات القائمة والمحتملة للعولمة على بلدان الدول النامية وبخاصة فيما

يتعلق بتهميش بعض الدول، وتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب وإستمرار تفاقم بعض المشكلات التي يعاني منها العالم الثالث نظرًا لذلك فإن بعض مناطق الجنوب ستبقى رهينة للحروب الداخلية والإقليمية التي يمثل بعضها عناصر لعدم الإستقرار في النظام العالمي[١١]

وهذا ما يحدث فعلاًفي اليمن ومن قبلها العراق وسوريا وليبيا بالنسية للوطن العربي كما ان هناك عنف وصراعات في بورما وافغانستان وغيرها.

٢- الدولة State

تعود جذور كلمة الدولة للغة اللاتينية لكلمة Position التي تعني الوقوف، كما ظهر مصطلح الدولة في اللغات الأوروبية في مطلع القرن الخامس عشر، وفي القرن الثامن

عشر تطور مصطلح الدولة واستخدم تعبير Publicae اللاتيني والذي يعني الشؤون العامة.
وللدولة عدة تعريفات وُضِعت من قبل العديد من المؤسسات ولاسيما الأوروبية منها، إلا أن التعريف الأكثر شيوعاً لمفهوم الدولة هو تعريف المفكر الألماني **ماكس فيبر Max Webr** إذ عرَّفها بأنها منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة في إطار معين الأراضي.

الآثار السياسية للعولمة على اليمن

حدث تحول فى دور الدولة في اليمن نتيجة لانسحابها من مجالات التنمية والخدمات والدعم ففقدت قدرتها على المبادرة الاقتصادية وإعادة توزيع الثروة بما يحقق العدالة الاجتماعية ويحافظ على مستوى معيشة أغلبية السكان،وكل دولة تتجه لأن تفقد المبادرة السياسية لخضوعها للمؤثرات الخارجية واختراقها بواسطة المؤسسات الرأسمالية الدولية والشركات متعددة الجنسيات، ونتيجة لهذا وللأزمة الاقتصادية، وتدهور مستوى معيشة المواطنين، وتفاقم مشاكل البطالة والفقر، وما تنطوى عليه برامج التكيف الهيكلى من تخفيضات فى الانفاق العام على الإدارة العامة والصحة والتعليم فقد نشأت أزمة شرعية يعززها أن الدولة في اليمن ترفض القيام بأى اصلاحات سياسية أو السير على طريق التطور الديمقراطى خوفاً أن يؤدى ذلك فى ظل الأزمة الاقتصادية الاجتماعية الحادة إلى اضطرابات شعبية لا تستطيع الدولة التحكم فيها وهو ما حدث فعلاً وقد ساعدت العولمة في تصاعد حدة الاحتجاجات من خلال دورها في إضعاف سلطة الدولة والتأثيرعلى وظائفها السياسية،والدفاعية،والاستراتيجية ،والتوزيعية،والثقافية مما أدى إلى تخلي الدولة عن أهم وظائفها كما يتضح فيما يلي :

١ـ الوظيفة السياسية

تتمثل أهم مظاهر التخلي عن هذ الوظيفة فيما يلي-:

أ- تراجع الحكومة عن دورها في صنع القرار السياسي لصالح رجال الأعمال في الداخل،ولصالح الشركات متعددة الجنسيات وبكل ما يمثله هذا من تحقيق الهدف الذي ينحصرفي تمكين الشركات من الدفاع عن المصالح الخاصة التي يمثلها، وادارة العالم كسوق وهو مايسمى بالسوق الحرة والذي يتضمن سيطرة الإقتصاد علي السياسة حيث تسير السياسة بقوانين السوق الحر [١٢]. والعمل على تجريد الحكومات من وظائفها وخصصة هذه الوظائف إلى أقصى حد ممكن ومن هنا يتضح أن الدور الأساسي للدولة إذا أرادت الاستمرارهواستعادة أولوية السياسة على الاقتصاد فالتكيف الأعمى مع التغيرات التي تفرزها السوق العالمية يقود المجتمعات إلى فوضى لا مفر منها، وبذلك يكون من أهم الواجبات التي يتحتم على السياسيين النهوض بهاهو إصلاح الدول وإعادة أولوية السياسة على الاقتصاد[١٣]. ولتهيئة الإقتصاد اليمني للإندماج في الإقتصاد الإقليمي والدولي القائم على حرية السوق قامت بالخصخصة لبعض المؤسسات وعددها ٨٤ مؤسسة[١٤] بهدف تشجيع القطاع الخاص وتخفيف الأعبا المالية على الحكومة وفق المسح الذي قام به البنك الدولي في عام ١٩٩٦م وقامت الحكومة اليمنية بتعديل عدد من التشريعات الكفيلة بتخفيض التعرفة الجمركية نحو تحرير التجارة وتقديم الامتيازات للاستثمارات المحلية والاجنبية ،وتحرير اسعار صرف العملة والغاء اسعار الصرف الرسمية ،والسماح للبنوك التجارية والخاصة بالمشاركة في السوق.

ب- تراجع سلطة الحكومة في مواجهة منظمات المجتمع المدني، التي اتجهت للقيام ببعض وظائف الدولة،وخصوصاً في المجالات الاجتماعية والثقافية وذلك بالتعاون مع منظمات مماثلة في الخارج تتولى تمويلها وتنظيم أنشطتها بعيداً عن سيطرة الدولة في كثير من الأحيان.

فبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وتأسيس الجمهورية اليمنية، كفل دستور دولة الوحدة حق النشاط السياسي وتأسيس الجمعيات[١٥]إذ كانت اليمن قبل الوحدة لاتعرف ما يطلق عليه المنظمات غير الحكومية،وقد صدر القانون رقم (١) لعام ٢٠٠١م بشأن

الجمعيات والمؤسسات الأهلية ليحدد عملها والشروط اللازم توفرها لإنشائها ونص على الإمتيازات التي منحها هذا القانون كإعفاء مصادر دخلها من الضرائب وإعفاء كل ماتستوردة أو تتلقاه من منح أو هبات من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الميز التي تساعدها على العمل بسهولة وسمح القانون بأن تتلقي منظمات المجتمع المدني دعماً خارجياً بشرط إبلاغ وزارة التأمينات والشؤن الإجتماعية بذلك والحصول على موافقة الوزارة على الانشطة أو المشروعات التي ستمول من أموال الدعم الأجنبي،ونتيجة للبيئة المشجعة لإنشاء مؤسسات المجتمع المدني أرتفع عدد المنظمات غير الحكومية من ٥٠٨ عام ١٩٩٠ليصل إلى ٥٢٠٣ عام ٢٠٠٦[١٦] ثم إلى ٧١٠٤ منظمة عام ٢٠١٣م توزعت بين المجالات التعاونية والخيرية والبيئة والأسرة ومناهضة العنف ضد المرأة ورعاية اللاجئين وحماية حقوق الانسان ودعم الديمقراطية[١٧].

جدول رقم (١) يوضح تطور منظمات المجتمع المدني في اليمن[١٨]

العام	عدد المنظمات
١٩٩٠	٥٠٨
١٩٩٥	١٣٤٤
٢٠٠٠	٣١٧٥
٢٠٠٦	٥٢٠٣
٢٠١٢	٦٦٦٣
٢٠١٣	٧١٠٤

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،مسيرة ١٥ سنه كتاب بمناسبة العيد الوطني الخامس عشر،٢٠٠٥م

وبرغم كثرة المنظمات وتنوع نشاطاتها مثل التدريب في مجال حقوق الانسان وفي التنمية البشرية ومراقبة الإنتخابات ، ودعم مشاركة المرأة إلا أنها لاتعمل جميعاً

بفعالية فمنها عدد كبير غير فاعلة وضعيفة في أدائها وقد ساهمت عوامل عدة في اضعاف دور منظمات المجتمع المدني في اليمن منها ما يلي:

١- ضعف الثقافة السياسية في المجتمع اليمني،والولاءات والعصبية التقليدية[١٩].

٢- اختراقها من قبل النظام السياسي ومن الأحزاب واستغلالها لصالحها،وإنشاء منظمات تتبع السلطة واخرى تتبع الأحزاب السياسية لمنافسة بعضها البعض مما يخلق صراع سياسي بينها.

٣- تعاني المنظمات المدنية في اليمن من مشكلة التمويل المستدام خصوصاً في ظل ضعف قيم العمل التطوعي المدني والإنتقائية وعدم العدالة في توزيع الدعم الحكومي[٢٠]

ومن هنا يتضح عجز هذه المنظمات عن إحداث تغيير كبير في اليمن لانها لاتمتلك إستقلالها فمعظم المنظمات تسعى للربح ويسعى القائمين عليها إلى الإستفادة من الدعم التي تقدمه المنظمات الدولية والجهات المانحة مما يجعل بقائها وإستمرارها مرهون بإستمرار هذا الدعم وهو ايضاً مايجعل بعض المنظمات ترتهن للخارج وهو ما يشكل تهديداً للدولة لذلك حددت الحكومة اليمنية فيما يخص الهبات والتبرعات، أنه ‘‘لا يجوز للحزب أو التنظيم السياسي قبول أي تبرع أو ميزة أو منفعة من غير يمني أومن جهة غير يمنية أو من أي شخص اعتباري ولو كان متمتعاً بالجنسية اليمنية، وعلى الحزب أو التنظيم السياسي إثبات اسم المتبرع وقيمة ما تبرع به في سجلات حسابية قانونية، مع إبلاغ الجهة المختصة إذا زادت قيمة التبرع عن (١٠٠٠٠٠) مائة ألف ريال في المرة الواحدة أوعن (٢٠٠٠٠٠) مأتى ألف ريال في العام الواحد، ولا تخصم قيمة التبرعات التي تقدم للأحزاب والتنظيمات من وعاء أية ضريبة على الدخل[٢١]’’ ويأتي ذلك لما للتمويل الخارجي من مخاطر على سيادة الدولة حيث يتم إستخدام تلك الأموال في أغراض إنشاء جماعات ذات سلوك خطرعلى الدولة.

ج- انهيار مبدأ السلامة الإقليمية والسيادة المطلقة واحترام الحدود لأن هذه المبادئ لم تعد قائمة في عصر العولمة ولم تعد الدول قادرة على حماية حدودها بعد أن تم التوقيع على إتفاقيات التجارية،وحتى لم تعد قادرة على حماية أجوائها فيتم السماح للطائرات الأمريكية بدون طياربإختراق الأجواء دون إعتراض بحجة مكافحة الإرهاب كما حدث في مأرب شرقي اليمن في أواخر عام ٢٠٠٢م عندما أستهدفت طائرة أمريكية بصاروخين سيارة قيل أنها كانت تقل زعيم القاعدة في اليمن آنذاك[٢٢].

كذلك ماحدث بخصوص المدمرة الامريكية (يو أس أس كول) في ميناء عدن في اكتوبر من عام ٢٠٠٠م فقد تم التوصل الى اتفاق مع السلطات الأمنية اليمنية والولايات المتحدة الامريكية يسمح لمحققي مكتب التحقيقات الفيديرالي اف. بي. آي بالمشاركة في التحقيقات.

د- انتهاء احتكار الدولة لسلطة الاستخدام الشرعي للقوة في مواجهة مواطنيها وغيرهم من الخارجين عن القانون تحت دعاوى احترام حقوق الإنسان وحتي لا تقدر الدولة على محاكمة مواطنيها وفق قوانينها في قضايا الارهاب مثلاً لذلك ونتيجة لتقلص دور الدولة في حماية مواطنيها يلجاء المواطنون الى حماية انفسهم بإمتلاك الاسلحة حتى اصبح السلاح سمة من سمات الشعب اليمني وكذلك تظهر القبيلة كقوة قادرة على حماية المواطنين فيتم اللجوء لها في حالة ضعف الدولة سوا كان ذلك الضعف نتيجة للصراعات أولما استجد في النظام الدولي وبروز العولمة كظاهرة أثرت على دور الدولة وقلصت من صلاحيتها ونتيجة لذلك انتشرت ظاهرة العنف السياسي وانتشار العنف السياسي في اليمن يعد من أخطر مايهدد عملية التنمية السياسية وبناء الدولة وقد تم رصد حالات كثيرة من حالات العنف السياسي فالعنف السياسي مسؤول عن نحوثلثي (٦٤%) من حالات الوفاة التي وثقتها جميع وسائل الإعلام والناجمة عن العنف المسلح [٢٣] ومما يساعد على العنف المسلح وجود أسواق لبيع الأسلحة مما يجعل السلاح في متناول أي فرد،والعنف المسلح في اليمن يحدد بعدد من العوامل، ومنها التغييرات الاجتماعية والتآكل المُطرد للمعايير العرفية وضعف الدولة وانتشار

الأسلحة والتنافس على مصادر الأرض والمياه الشحيحة واحتدام التنازع بين مدارس الإسلام المختلفة والحركات الجهادية والفقر المزمن والتخلف.[٢٤]

٢ـ الوظيفة الدفاعية ـ:

تعني تأمين المجتمع من الغزو الخارجي والعنف الداخلي وهذه الوظيفة آخذه في التقليص من خلال ما تفرضه العولمة على الدول من خفض الإنفاق العسكري بإعتبار أن المجتمع الدولي هو المتكفل بحماية أي دولة يتم الاعتداء عليها من دولة أخرى وهذا لا يحدث إلا إذا كان هناك مصلحة للدول المسيطرة على النظام العالمي وإلا فالعولمة تعمل على إثارة الخلافات ليصل الى حد الصراع ليتم تسويق الاسلحة التي تنتجها الدول الكبرى وبيعها للدول المتصارعة كما هو الحال الأن في اليمن وسوريا وليبيا والعراق من صراعات مسلحة المستفيد الوحيد هي الدول المصنعة للسلاح وهي الدول التي بيدها قرار السلم والحرب وفي هذا تناقض واضح لمبداء تخفيض الانفاق العسكري ويرغب الغرب في حصر مهمة الجيش والشرطة في الحفاظ على النظام العام في الداخل وتوفير المناخ الملائم لحرية التجارة والإستثمار لذلك يوجد تضخم في قوات الشرطة في الدول النامية.

ومن مظاهر ضعف الدولة في اليمن عدم قدرتها على نشر الأمن في كافة أرجاء الدولة فقد انتشرت ظاهرة الاختطافات كوسيلة متعارف عليها قبلياً وكانت هذه الظاهرة محصورة بين القبائل المتصارعة حيث يمثل اختطاف أحد أفراد القبيلة وسيله ضغط على القبيلة الأخرى، في قضيه النزاع، وعند تطوردورالدولة في الحياة الاجتماعية الاقتصادية استخدمت القبائل الاختطاف في الضغط على الدولة، وانتقلت هذه الظاهرة فيما بعد لاختطاف الأجانب الوافدين إلى اليمن، نتيجة زيادة الدور الأجنبي في الحياة السياسية والاقتصادية (المساعدات) كوسيلة ضغط على الحكومة اليمنية والحكومة الأجنبية في نفس الوقت لتحقيق مصالح القبيلة، وكان أول اختطاف قبلي ضد سياح أجانب فرنسيين[٢٥].وتكررت الإختطافات للأجانب للضغط على الحكومة لتحقيق مطالب أو إخراج مساجين يتبعون للقبيلة الخاطفة مما أدى إنطباعاً

سلبي للسياح وتأثرت السياحة بهذه الظاهرة المخزية بحق شعب عربي يعد أصل العروبة أجبرته ضعف الدولة وفسادها لأن يسلك مثل ذلك السلوك المشين لتحقيق مطالبة .

الجدول(٢) يوضح عدد حالات الاختطاف التي حدثت في اليمن خلال فترة(٩٤- ٢٠٠٠)[٢٦]

السنة	عدد عمليات الاختطاف
صنعاء	٥٠
مأرب	٣٥
ذمار	١٥
شبوه	٩
الجوف	٨
صعده	٤
أبين	٢

المصدر: **د. فضل عبد الله الربيعي،موقع التجديد العربي** https://www.arabrenewal.info

إن ظاهرة الاختطاف التي طالت أعداد كبيرة من الأجانب المتواجدين في الجمهورية اليمنية قد انتشرت بصورة ملحوضة في فترات زمنية متلاحقة امتدت بين الأعوام ١٩٩١-٢٠٠١م ، وهي المدة التي شهد فيها اليمن تحولات وأزمات متعددة على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي يلحظ إن هذه المدة قد شهدت صراعاً في المجتمع بين مختلف القوى السياسية، وحدثت فيها الحرب الأهلية عام ١٩٩٤م ، والتي خلفت جملة من الآثار السلبية في المجتمع . وعلى الصعيد الخارجي انعكست هذه الأوضاع سلبا على طبيعة العلاقات بين اليمن وبعض دول الجوار والتي استأت فيها العلاقات اليمنية مع جيرانها وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية.[٢٧]

٣- الوظيفة الاستراتيجية :

ويقصد بها مدى كفاءة الدولة في إستخراج وتعبئة الموارد المادية المتاحه لها[٢٨] نتيجة بيع المؤسسات العامة من سلع وخدمات ونتيجة تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية كما تعني القدرة التحويلية للدولة بمعنى الحفاظ على النقود لتظل مؤهلة كوسيلة للتبادل، ووحدة للنقد.وتسعى هذه الوظيفة الى الإختفاء بسبب :

١- الخصخصة وما تفرضة آليات منظمة التجارة العالمية من خلال ضرورة التحول الى التجارة الدولية وخفض الرسوم الجمركية والسعي لإلغائها مستقبلاً مما سيؤدى الي تقليص موارد الدولة وقد تم في اليمن تخصيص ١٩٢مؤسسة عامة ليست بالخاسرة و لازالت ناجحة ولكن لدمج القطاع العام في الإقتصاد كجزء من متطلبات الإصلاح الإقتصادي وتحت إشراف البنك الدولي[٢٩]،وتهدف الخصخصة في الجمهورية اليمنية بحسب المادة (٣) من القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٩ الى ما يلي :

- التأكيد على دور الدولة في ادارة الاقتصاد وفقا لاقتصاد السوق،و تخفيض أعباء الدولة من النفقات على الوحدات الاقتصادية المملوكة لها، وعلى اساس زيادة الكفاءة في اداء تلك الوحدات على اسس تنافسية.

- تشجيع الملكية والاستثمار الخاص بشكل تنافسي بما لا يؤدي الى الاحتكار، والعمل على تحقيق مشاركة اوسع للملكية عن طريق الاكتتاب العام.

- ضمان تدفق استثمارات جديدة وتكنولوجيا حديثة متطورة وغير مضرة للبيئة، والاسراع في تأسيس السوق المالية.

٢- إن دور الدولة في تعزيز قيمة العملة لم يعد له أثر ويعتبرانهيار العملات والأزمة التي شهدتها بلدان شرق آسيا عام ١٩٩٧م خير دليل على مدى الضرر الذي يمكن أن تسببه العولمة.

فقد اصبح سعر الصرف هو ماتحدده البنوك التي تعمل لصالح العولمة.ففي اليمن انخفض سعر صرف الريال خلال فترة الاصلاح الاقتصادي المزعومة بإشراف البنك الدولي من ٩ ريال للدولار في عام ١٩٩٠ الى ٢١٥ريال للدولار في ٢٠١١م وإلى مايقارب ٧٥٠ ريال للدولار الواحد في اكتوبر ٢٠١٨م .

٤ـ الوظيفة التوزيعية :

نتيجة لتقلص موارد الدولة في اليمن بسبب التدهور الاقتصادي وما ينتج عنه من التقليل في الانفاق العام الذي يطال الصحة،والتعليم ،والإسكان يودي ذلك الى عجز الدولة من الحماية الاجتماعية وتوفير متطلبات الشعب وتوفير النقص من السلع اللازمة لمحدودي الدخل واضطرارها إلى بيع القطاع العام نتيجة عجزه عن مواجهة ضغوط المنافسة التي تفرضها العولمة واضطرارها إلى إلغاءالحماية التجارية لمنتجاتها بشكل مضر بالمواطنين مزارعين وصيادين وعمال الأمر الذي يعني أن سلطة الدولة في حماية الضعفاء في المجتمع قد ضعفت وأصبحت المجتمعات تعيش تحت رحمة الشركات متعددة الجنسيات.

٥ـ الوظيفة الثقافية

وهي تعني سلطة الدولة في الحفاظ على قيم المجتمع وتقاليده ومعا رفه والتعبير على النحو الذي يؤكد وجود هوية ينتمي اليها افراد المجتمع وتميزهم عن غيرهم غير إن هذه الوظيفة قد تآكلت بفعل تسارع الاتصالات الدولية نتيجة للعولمة لذلك تقف الحكومة عاجزة عن المواجهة تاركة شعوبها لثقافات أجنبية وافدة تقوض الهوية الحضارية وتشعر القطاع الأكبرمن مواطنيها بالاغتراب وعدم الأهمية[٣٠].

وكما هو معروف في تاريخ نشأة الدول أو زوالِها، حين تغيب الهوية الوطنية، تحل مكانها سريعاً الهويات "القاتلة وعلى رأسها الهوية القبلية والمذهبية، وهذا عادة يكون إيذاناً، إما بأفول نجم هذه الدولة أو بانفِجار حروب أهلية لا نهاية لها فيها[٣١]. لكن

وبحد أدنى من الإحساس بالهوية الوطنية المشتركة يمثل قاعدة للتحول الديمقراطي[٣٢] الذي يعتبر الدعامة الاساسية للتنمية.

ونتيجة لتأثير اليمن بالعولمة التي أثرت على الهوية مما أدى إلى إحياء القديم والتوجه نحو التمسك بالقبلية والطائفية وهوما أدى إلى إنزلاقها الى صراع لايزال مستمراً يأكل الأخضر واليابس ويسحق الأنسان ويحرمه من أبسط الوسائل التي تبقيه حياً فلم يعد هناك دولة بمعناها الحقيقي فالصراع أدى إلى تفكيك الدولة ووصولها الى مرحلة الدولة الفاشلة ويمكن الاشارة إلى الواقع السياسي في اليمن في ظل العولمة التي كرست للتقسيم الطبقي وإثارة الصراعات حتى أصبحت القبيلة عدوة للدولة ويعد التقسيم الطبقي من العوامل المثيرة للصراعات، والاختلافات، والاحتقانات، كون الطبقية تؤدي إلى حتمية الصراع الاجتماعي، وتأتي المنافسة بين الطبقات المختلفة من عوامل بناء تركيبة المجتمع الاقتصادي والسياسي، والصراع الطبقي نتيجة حتمية لانعدام العدالة الاجتماعية، وتركز الثروة بيد طبقة معينة.

والتقسيم الطبقي في اليمن يقوم على أساس وظيفي مهني يتضح ذلك من خلال المسميات كالسادة،والقضاة،والفقهاء،والمشايخ،واصحاب المهن المختلفة أدناها الجزارين،والحلاقين،وغيرهم من أصحاب المهن الدنيا في ثقافة القبيلة اليمنية .

ومن أبرز مظاهر الصراع وعدم الاستقرار السياسي في اليمن

أ- الثأر القبلي: فكثيراً ما تقوم الحروب، والثارات القبلية في اليمن حيث بلغ مجموع هذه الحروب في العقد الأخير من القرن العشرين (٤٠٧) حربا، وثأرا قبليا[٣٣].وكانت الدولة تغض الطرف نتيجة لضعف الحكومة وانتشار السلاح والتنافس على مصادر المياه الشحيحة، واحتدام التنافس بين الزعامات الدينية، كل ذلك أدى الى تغذية الصراعات القبلية .

ب - حرب ١٩٩٤م:

كانت حرب صيف ٩٤م نتاج الصراع السياسي بين القوى السياسية فلم تكن هناك خلافات أو صراعات بين أفراد الشعب اليمني شماله، وجنوبه شرقه، وغربة إلا إن مصالح القوى النافذة والأحزاب كانت هي المحك في تلك الصراعات والتي كانت نتائجها خوض حرباً ضروساً أودت بحياة الآلاف من أبناء الشعب اليمني ودمرت البنية الاقتصادية تدمير شامل نتيجة لثقافة سياسية قائمة على أساس عدم قبول الأخر.

فقد وصلت خسائر الحرب إلى ما يقارب ١٢مليار دولار وخسائر بشرية ما يقارب ١٠ ألف قتيل وجريح[٣٤]، ولم تتوقف تلك الخسائر الناتجة عن الحرب عند ذلك[٣٥].

ج - الصراع على السلطة من قبل الأحزاب

لم تكن العلاقة توافقية بين الاحراب السياسية فيما بينها منذ تحقيق الوحدة فقد كان كل حزب يسعى للسيطرة على السلطة ويعمل على إزاحة الأخر وإقصاءه مما ولد عدم ثقة بين زعامات الإحزاب وخاصة الأحزاب التي كانت حاكمة في الشمال (المؤتمر الشعبي العام) وفي الجنوب (الحزب الإشتراكي اليمني) وحدثت خلافات ادت الى حرب ٩٤م وبعدها حدثت مقاطعة من قبل المعارضة للإنتخابات وضعفت المشاركة وتعطلت العملية الديمقراطية وكل ذلك نتيجة عدم التأسيس الثقافي لمفهوم الديمقراطية [٣٦] التي هي في الأصل ديمقراطية شكلية لم تقتنع بها السلطة أساساً وهذا بدورة افضى إلى جمود التنمية السياسية .

د ـ حروب صعدة :

دارت حرب بين الحكومة والحوثيين في صعدة شمال اليمن بدأت في عام ٢٠٠٤ وأمتدت لست حروب أخرها في ٢٠١٠م وتركت الحرب أثار اجتماعية خطيرة تمثلت في نزوح ٢٥٠ ألف شخص وتشريدهم من منازلهم وفقدان الأرواح وتدمير النسيج الاجتماعي و زرع نوازع الشر وحب الانتقام والثار والتربص والاقتتال، كما أدت الحرب إلى إتلاف الممتلكات العامة والخاصة والتي نتج عنها مزيد من الفقر والبطالة وتحملت الدولة خسائر اقتصادية كبيرة ساهمت في ضعف الإقتصاد ومن ثم التنمية بكل جوانبها حيث بلغت تكلفتها (٨٥٠) مليون دولار[٣٧].

الخاتمة :

يلاحظ في الحالة اليمنية تراجع دور الدولة وعدم وجود استقرار سياسي وتزايد الصراعات الحزبية حتى وصلت إلى صراع مسلح تطور إلى دخول أطراف خارجية في الصراع الذي لا يزال قائماً إلى اليوم في حرب الخاسر الوحيد فيها اليمن وشعبه المغلوب على أمره الذي يلقى الأمرين من تلك الحرب الظالمة .

التوصيات :

يرى الباحث أن المخرج لليمن من أزماته هو العودة للحوار بين المكونات السياسية لإيقاف الحرب وإيقاف الحرب يعتبر أولوية هامة من أجل التفرغ للبناء وإنهاء آثار الدمار وهذا أمر ليس مستحيلا إذا توفرت النية الصادقة لدى الفرقاء السياسيين والقناعة التامة بالقيام بتنمية سياسية حقيقية. وفيما يخص مواجهة العولمة يرى الباحث أن يسعي اليمن لإيجاد تحالفات لتشكيل تكتلات تحميه من سطوة العولمة وفي الدول العربية والاتحاد معها مايفي لقيام كيان عربي قوي متكامل من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية ليكون بعد ذلك من الصعب إختراقه.

المراجع

[١] محمد سعد أبو عامود، التغيير السياسي في ظل العولمة : مصر حالة للدراسة، **جريدة الحياة**، العدد :١٣٣٤٩، ١٩٩٩/٩/٢٥.

[٢] قاسم حجاج، التنشئة السياسية في الجزائر، (الجزائر: **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، العدد٢، ٢٠٠٣م)، ص٨٢

[٣] عبد العزيز المنصور، العولمة..والخيارات العربية المستقبلية، **(مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**،المجلد٢٥،العدد الثاني،٢٠٠٩،ص٥٧٠.

[٤] محمد احمد السامرائي، العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي . ١٢/٢٣/ ٢٠١٦ تاريخ الوصول ٢٠١٧/٨/٥على الرابط:

http://glo110.blogfa.com/post-126.aspx

[٥] أشرف صالحه،تأثير العولمة على الوطن العربي،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشرق الاوسط كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،الاردن،٢٠١٢، ص٦١.

[٦] محمد احمد السامرائي ،العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي،مقالة،**مصدر سابق**.

[٧] احمد مختار الجمال،(الموسوعة السياسية المعاصرة،جامعة الدول العربية،الامانة العامة،العدد١٦٠، ٢٠١٤)، ص١٤٧

[٨] حسنين توفيق إبراهيم: "العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية"، (الكويت: **مجلة عالم الفكر**، العدد ٢٧، ١٩٩٧م)، ص١٩٠

[٩] يوسف المراشدة ،**اعولمة وأثرها على العالم العربي"مشروع الشرق اوسط الكبير"**،(عمان:دار ومكتبة الكنديللنشر والتوزيع،٢٠١٦)،ص٢٣٢

[١٠] شاهر إسماعيل الشاهر،وهم الديمقراطية الأمريكية،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية،٢٠١٧/٩/١١:تلريخ الوصول ٢٠١٧/١١/٦

http://democraticac.de

[١١] محمد احمد السامرائي ،العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي، مقالة، **مصدر سابق**

[١٢] عبد الخالق عبد الله، **عولمة السياسة والعولمة السياسية**، (بيروت: مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٧٨، أبريل٢٠٠٢م)، ص٢٢ .

[١٣] هانس بيتر مارتن وهارلد شومان ،فخ العولمة :الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية،(الكويت: عالم المعرفة،١٩٩٨)،ص٣٩

[١٤] **التقرير الاستراتيجي اليمني**،٢٠٠٣،ص٣٥

[١٥] دستور الجمهورية اليمنية ٢٠٠١، المادة ٤٨.
[١٦] وزارة التخطيط الدولي والتعاون الجمهورية اليمنية: **كتاب خاص بمناسبة العيد الوطني الخامس عشر للوحدة**، ٢٢مايو ٢٠٠٥م)، ص٦٧.
[١٧] وزارة التخطيط والتعاون الدولي الجمهورية اليمنية: اليمن في أرقام، ٢٠١٣م)، ص٦١.
[١٨] وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،مسيرة ١٥ سنه كتاب بمناسبة العيد الوطني الخامس عشر ،مصدرسابق، ص٦٧
[١٩] أمين الغيش، أمين الغيش،التحول الديمقراطي والاستقرارالسياسي في اليمن ١٩٩٠-٢٠٠٠،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة تونس ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،٢٠٠٠.ص١٢٤
[٢٠] سارة فيليبس، تقييم الإصلاح السياسي في اليمن، (مؤسسة كارنجي، **أوراق كارنجي**، سلسلة الشرق الأوسط، العدد٨٠، فبراير٢٠٠٧م، ط١)، ص١١.
[٢١] الموسوعة التشريعية للقوانين اليمنية التي أقرها مجلس النواب اليمني من ٢٢مايو ١٩٩٠م-٢٢ مايو ٢٠٠٤م، قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم: ٦٦ لعام: ١٩٩١م-المادة: ١٧ الفقرة د.
[٢٢] محمود المراغي ،**سفر الموت من أفغانستان إلى العراق وثائق الخارجية الأمريكية**،(القاهرة : دار الشروق،٢٠٠٣)،ص٦٤
[٢٣] تقييم العنف المسلح في اليمن ، تقرير اليمن، عدد مايو، ٢٠١٠م، ص٢.
[٢٤] المرجع السابق.ص٥
[٢٥] محمد الظاهري ،المجتمع والدولة،دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية،الجمهورية اليمنية نموذجاً،(القاهرة: مكتبة مدبولي ،٢٠٠٤)،ص٢١٦
[٢٦] فضل عبدالله الربيعي،ظاهرة اختطاف الأجانب في اليمن: تحليل سيوسولوجية في ٢٠١٧/١٠/١٥ على الرابط :

https://www.arabrenewal.info

[٢٧] ظاهرة اختطاف الأجانب في اليمن: تحليل سيوسولوجية، المرجع السابق
[28] Almond,Gabriel and Powe Comparative Politics: A Developmental, 1996, P159
٢٩ **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٣**، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الإستراتجية، ٢٠٠٣م)، ص٣٥.
[٣٠] نصر الدين ابراهيم، العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث، (القاهرة: **ندوة علمية أنعقدت بجمعية الدعوة الإسلامية**٢٠/٤/١٩٩٦م)، ص٤٤.

[٣١] **المرجع السابق**،ص٤٥

32- Rustow, Dankwart, "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model," Comparative Politics, Vol. 2, No. 3 (April1970): 337-363.

[٣٣] محمد الظاهري **المجتمع والدولة، مصدر سابق**، ص٤١٦

[٣٤] سمير عبد الحمن وهائل الشميري،**مطاعن الانتخابات والتحول الديمقراطي في الجمهورية اليمنية**،(الجزائر:مجلة دفاتر السياسة ،عدد خاص،٢٠١١)،ص١٦

[٣٥] محمد الحكيمي – التركة الثقيلة للحرب، موقع مأرب برس

http://marebpress.net/articles.php?print=5421

[٣٦] الخضر علي محمد،الديمقراطية بين الفكرة والممارسةفي الواقع السياسي اليمنيدراسة عن حالة المشاركة في الانتخابات اليمنية١٩٩٠-،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة النيلين،السودان،٢٠٠٣، ص١٤٠

[٣٧]سمير عبد الحمن وهائل الشميري،مطاعن الانتخابات والتحول الديمقراطي في الجمهورية اليمني ،مصدر سابق، ص١٤